Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (8), Issue (6) December (2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز أهداف التنمية المستدامة في العراق

م.م موفق شوقي حافظ

ديوان الوقف السني / دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية

The Role of the Digital Economy in Promoting Sustainable Development Goals in Iraq

M.M. Mowaffaq Shawqi Hafidh

muwafaqshawqi@gmail.com

المستخلص

يمثل التحول الرقمي قوة دافعة تعيد تشكيل اقتصادات العالم، ويبرز دور الاقتصاد الرقمي بكونه محركاً اساسياً للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ومن هذا المنطلق تبرز أهمية دراسة دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز اهداف التنمية المستدامة في العراق، من خلال بيان الإطار النظري المفاهيمي لكل من الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة، وكذلك بيان واقع الاقتصاد الرقمي في العراق ومد مساهمته في تعزيز اهداف التنمية المستدامة، وماهي اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الرقمي في العراق، واتبع الباحث المنهج الوصفي في بحثه هذا للوصول الى النتائج التي من شأنها تحقيق الغاية المرجوة من البحث وتوصل الباحث الى وجود دور كبير للاقتصاد الرقمي في تعزيز اهداف التنمية المستدامة بالعراق.

الكلمات المفتاحية: ((الاقتصاد ، الرقمي، التنمية، المستدامة))

Abstract

Digital transformation represents a driving force reshaping the world's economies, The role of the digital economy emerges as a key driver of economic growth and sustainable development, From this perspective, the importance of studying the role of the digital economy in promoting the Sustainable Development Goals in Iraq is highlighted, This study outlines the theoretical conceptual framework of both the digital economy and sustainable development, as well as the reality of the digital economy in Iraq and its contribution to promoting the Sustainable Development Goals, It also highlights the most important challenges facing the digital economy in Iraq, The researcher followed a descriptive approach in this research to arrive at results that would achieve the desired goal of the research, The researcher concluded that the digital economy plays a significant role in promoting the Sustainable Development Goals in Iraq.Keywords :Digital Economy, Sustainable Development, Economy, Iraq

المقدمة

يشهد العالم تحولا غير مسبوق في ظل الثورة الرقمية التي أعادت تشكيل الاقتصاد العالمي، ويمثل الاقتصاد الرقمي أحد أهم محركات النمو الشامل والمستدام في القرن الحادي والعشرين، ويشمل الاقتصاد الرقمي مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتيحها تقنيات المعلومات والاتصالات (ICT) مثل (التجارة الالكترونية، الخدمات المالية الرقمية، منصات العمل والتعلم عن بعد، البيانات الضخمة، الذكاء الاصطناعي)، وهنا تبرز التحديات المعقدة التي تواجه الدول النامية ومن بينها العراق في تحقيق اهداف التنمية المستدامة (SDGs) السبعة عشر بحلول عام ٢٠٣٠، حيث اعتمد الاقتصاد العراقي بشكل أساسي على القطاع النفطي وإهمال تنويع مصادر الدخل الأخرى مما جعله عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، ومن هذا المنطلق تبرز الأدوات التي يوفرها الاقتصاد الرقمي كمسار واعد وضروري لتجاوز هذه التحديات الكبيرة ووسيلة فعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي من شأنها تطوير كلا من القطاع الاقتصادي والاجتماعي في العراق وتحسين حياة المواطن العراقي والحفاظ على ثروات البلد من خلال تنويع مصادر الدخل والمحافظة عليها من الاندثار واستدامتها عبر استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، التنمية المستدامة، أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

منهجية البحث

أولا: إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هو واقع الاقتصاد الرقمي في العراق؟
- كيف يمكن للاقتصاد الرقمي تعزيز اهداف التنمية المستدامة في ظل تحديات البنية التحتية والبيئة التشريعية في العراق؟
- ماهي الآليات والسياسات المطلوبة لتحويل الاقتصاد الرقمي من مجرد نشاط هامشي إلى إستراتيجية قادرة على تعزيز جهود العراق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

ثانيا: أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في تسليط الضوء على واقع الاقتصاد الرقمي في العراق ومدى مساهمته في تعزيز أهداف التنمية المستدامة للبلد وتحديد الفرص والتحديات التي تواجهه وماهي الآليات والسياسات المطلوبة لدفع عجلة التنمية المستدامة في العراق إلى الامام وبيان اهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية الخاصة للعراق كما يربط البحث بين تقنيات الاقتصاد الرقمي المختلفة ومؤشرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثا: أهداف البحث:

١. بيان واقع الاقتصاد الرقمي في العراق.
٢. بيان التحديات والعوائق التي تواجه الاقتصاد الرقمي في العراق وبالتالي تحد من تأثيره في تعزيز أهداف التنمية المستدامة للبلد.
٣. تحديد تقنيات ومكونات الاقتصاد الرقمي التي من شأنها دعم وتعزيز أهداف التنمية المستدامة في العراق.
٤. صياغة توصيات وسياسات لأصحاب القرار في العراق من شأنها تفعيل دور الاقتصاد الرقمي كرافعة حقيقة لتعزيز اهداف التنمية المستدامة في البلد.

رابعا: منهجية البحث:

بغية الوصول الى أهداف البحث أعتمد الباحث على المنهج الوصفي والذي يتناسب مع مضمون وطبيعة هذا البحث.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة:

أولا: مفهوم الاقتصاد الرقمي:هنالك مجموعة واسعة من التعاريف لمفهوم الاقتصاد الرقمي وسنسرد مجموعة من هذه التعاريف على سبيل المثال لا الحصر وكما يلي.يعرف الاقتصاد الرقمي بأنه "ذلك الاقتصاد القائم على الانترنت أو اقتصاد الويب، والذي يتعامل مع الرقميات أو المعلومات الرقمية والزبائن الرقميين والشركات الرقمية والمنتجات الرقمية".**(نجم ٢٠٠٨:٨٢)**كما عرفته منظمة الاسكوا على انه "الاقتصاد القائم على التكنولوجيا الرقمية ويرتكز على عدة مكونات منها البنية التحتية التكنولوجية والأجهزة والبرمجيات والشبكات، بالإضافة الى الآليات الرقمية التي تتم من خلالها الاعمال التجارية والاقتصادية مثل التجارة الالكترونية والمعاملات الالكترونية التي تتم بالكامل عبر شبكة الإنترنت". (ESCWA 2017:4)وعرف الباحث الاقتصاد الرقمي بأنه "الاقتصاد القائم على تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة وعلى المعرفة من جهة أخرى، وتتم فيه ممارسة مختلف الأنشطة عن طريق الوسائل الالكترونية".(حافظ ٢٠١٩:٢٠)

ثانيا: مكونات الاقتصاد الرقمي:

هنالك العديد من الركائز او المكونات التي يعتمد عليها وجود الاقتصاد الرقمي ومن أبرزها ما يلي:

١-البنية التحتية الرقمية: وتعتبر حجر الأساس الذي ينشأ عليه الاقتصاد الرقمي، وتشمل الاجهزة مثل (الهواتف الذكية، والحواسيب، وكافة الأجهزة الالكترونية التي تدعم النشاطات الرقمية) والبرمجيات التي تساعدنا باستخدام تلك الأجهزة والشبكات التي تربط تلك الأجهزة ببعضها البعض مما يسهل علينا اجراء كافة الانشطة الرقمية.

٢-تحليل البيانات الضخمة: تعد البيانات بمثابة المحرك الأساسي والعنصر الجوهري في منظومة الاقتصاد الرقمي المعاصر، حيث يتم تحليلها وتوظيفها بشكل منهجي لاستخلاص الرؤى العميقة مما يسهم في اتخاذ قرارات مستنيرة ذات أسس راسخة وتصميم استراتيجيات عمل فعالة ومثمرة.

٣-الاعمال الالكترونية: ويقصد بها رقمنة كافة العمليات التجارية، أي إدارة جميع العمليات التجارية بشكل الكتروني ويشمل كافة الأنشطة التي تدعم العمليات التجارية داخليا وخارجيا بغية تحقيق الكفاءة التشغيلية وتعزيز القيمة التنافسية.

٤- التجارة الالكترونية: ويقصد بها إجراء كافة معاملات بيع وشراء السلع والخدمات بصورة الكترونية عبر الانترنت وهي جزء لا يتجزأ من الاعمال الالكترونية.

ثالثا: مفهوم التنمية المستدامة:

عرفتها منظمة الأمم المتحدة "بأنها تلبية احتياجاتنا في الحاضر دون المساس بفرص الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها".ويجب الحفاظ على التوازن بين ثلاثة محاور أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وهي (النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي وحماية البيئة) وان الاخلال بأحد هذه المحاور او الابعاد الثلاثة يعني فشل حدوث التنمية المستدامة.(UN 2023)كما يجب الاخذ بنظر الاعتبار بأن مفهوم التنمية المستدامة أينما وجد فأنه سيتم تحقيق مبدأ العدالة والمساواة وبشتى مجالات الحياة، حيث يساهم بتوفير فرص العمل اللائق وكذلك الرعاية الصحية والتعليم الجيدين ويمنع التمييز والتفاوت بين مختلف فئات المجتمع مع الحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف واتخاذ القرارات المناسبة بالوقت الصحيح.

رابعا: اهداف التنمية المستدامة:حددت منظمة الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة في اجتماعها لعام ٢٠١٥ ضمن خطة التنمية المستدامة المراد تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠ وهذه الأهداف هي: (UN 2015:18)

١. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
٢. القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
٣. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
٤. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
٥. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
٦. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وادارتها إدارة مستدامة.
٧. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
٨. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
٩. إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع وتشجيع الابتكار.
١٠. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
١١. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
١٢. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
١٣. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
١٤. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
١٥. حفظ النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر ووقف التدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
١٦. التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من اجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع للعدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع.
١٧. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من اجل تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز أهداف التنمية المستدامة في العراق:

أولا: واقع الاقتصاد الرقمي في العراق:سنعتمد على المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي لعام ٢٠٢٤ والصادر من (منظمة الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي) كمرجع أساس لقياس واقع الاقتصاد الرقمي في العراق، ويعتبر هذا المؤشر أداة استراتيجية تجمع البيانات المتعددة من المؤشرات الدولية لتوفير رؤية شاملة للوضع الرقمي في البلدان العربية وبالتالي مساعدة صانعي القرارات في هذه البلدان على تحديد الفرص والتحديات في الساحة الرقمية العربية وتمكنهم من وضع الاستراتيجيات الفعالة استنادا الى مجموعة من الابعاد التي تغطيها التقارير الدولية ويشمل مجموعة من الجوانب

التي من شأنها المساهمة في رسم الخريطة الاستثمارية للدول العربية وتحديد وسائل الدعم المناسبة مما يساعدهم على النهوض التكنولوجي وسد الفجوات المختلفة وهذه الجوانب تشمل ما يلي: (الخوري٢٠٢٤:٣٣– ٣٤)

- تحديد الفجوات: يسلط الضوء على الفجوات بين الدول العربية وداخل الابعاد المختلفة لكل دولة مما يسمح بتحديد المناطق التي تحتاج الى التحسين.
- تقييم نقاط القوة والضعف: يساعد في تحديد نقاط القوة والضعف مما يؤدي الى تطوير السياسات الموجهة نحو تعزيز جوانب القوة ودعم الجوانب الأضعف.
- قياس التأثير التكنولوجي: يقيم كيفية تأثير التكنولوجيا على الاقتصاد واهداف التنمية المستدامة ويحدد مدى الاستفادة من التقنيات الحديثة.
- شمولية التطور التكنولوجي: يتحرى مدى توزيع التقدم التكنولوجي عبر مختلف المناطق والفئات داخل الدول وبين الدول العربية.
- حوكمة التكنولوجيا: يفحص كفاءة الإدارة والتحكم بالتكنولوجيا لزيادة الثقة العامة في استخدامها.
- توافر الموارد: يقيم توافر المواهب والموارد البشرية اللازمة للنهوض التكنولوجي ومدى توفى التمويل اللازم لدعم الابتكار والمشروعات الناشئة.

ويستند المؤشر الى خمس ركائز أساسية مصممة لتعزيز النظام الالكتروني الحكومي وتحقيق الاستعداد الرقمي الشامل للمواطنين والنهوض بالابتكار والاعمال التجارية الرقمية وهي(الحكومة الرقمية، الأسس الرقمية، الاستعداد الرقمي للمواطن، الابتكار الرقمي، الاعمال الرقمية) ويستخدم تسع ركائز أساسية تضم ٤٨ مؤشراً فرعيا لتحليل الأداء الرقمي، بما يشمل الابتكار، الحكومة الالكترونية، البنية التحتية، والتنمية المستدامة، وغيرها، واعتمد التقرير على المقارنة مع دولتين مرجعيتين هما (سنغافورة وماليزيا) باعتبارهما يمثلان نماذج اقتصادية نامية تحاكي في تركيبتها وتحدياتها العديد من الدول العربية. (الخوري ٢٠٢٤:٣٥– ٣٦) حيث جاء ترتيب العراق ضمن المجموعة الثالثة في المؤشر (الدول الساعية للتنمية) وحقق نتيجة ٢٨.٣ على مقياس المؤشر وكما مبين بالشكل رقم (١) وهذا يسلط الضوء إمكانات كبيرة للتنمية ضمن إطار جهود الإنعاش الاقتصادي والاستقرار الاوسع في العراق. (الخوري٢٠٢٤:٣٦١)

شكل رقم (١) مقارنة أداء الدول العربية بالمؤشر المرجعي لماليزيا وسنغافورا

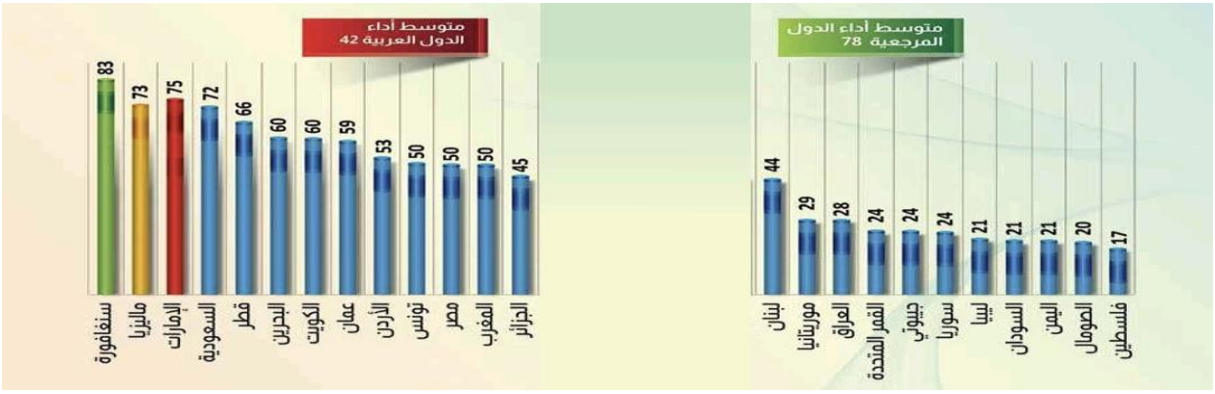

المصدر: (المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي ٢٠٢٤ p:92) كما يوضح الجدول رقم (١) أداء العراق في الابعاد الإستراتيجية الأساسية وقيمة كل محور لهذه الابعاد والترتيب العام الذي حصل عليه ضمن الدول التي تم إجراء الدراسة عليها.

جدول رقم (١) نظرة عامة لإداء دولة العراق للأبعاد الاستراتيجية موزعة على المحاور

البعد	المحاور	القيمة	الترتيب
الأسس الرقمية	المحور المؤسسي	١١.٢٩	١٦
	البنية التحتية	٢٥.٥٩	١٦
بعد الابتكار	الابتكار	١٠.٨٥	١٦
	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	٥٣.٤١	٢٠
	تطور السوق	٢٤.٥١	١٦
الحكومة الالكترونية	الحكومة الالكترونية	٤٣.٨٣	١٣
الاعمال الرقمية	تطور السوق	٢٤.٥١	١٦

	نمو السوق المالية	٩.٦٢	١٦
المواطن الرقمي	القوى العاملة	١٢.٢٦	١٧
	البنية التحتية	٢٥.٥٩	١٦
التنمية المستدامة بعد متقاطع مع كافة الابعاد		٥٠.٤٤	١٣

المصدر: (المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي ٢٠٢٤ p:٣٦٥)

ومن خلال المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي ٢٠٢٤ يتبين وجود مجموعة من نقاط القوة في بعض المجالات تعتبر أساس نمو البلد الرقمي وهي: (الخوري٢٠٢٤:٣٦١-٣٦٢)

١. الاستقرار السياسي: على الرغم من التحديات التأريخية فان الجهود الأخيرة لتحقيق الاستقرار في البيئة السياسية تخلق خلفية أكثر ملاءمة لتنفيذ المبادرات الرقمية.

٢. الاتصال بالإنترنت: شهد العراق تحسينات مستمرة في البنية التحتية للإنترنت بما في ذلك توسع شبكات الالياف الضوئية وتقديم خدمات الجيل الثالث والرابع للهواتف المحمولة.

٣. استخدام الهواتف المحمولة: هناك ارتفاع ملحوظ في استخدام الهواتف المحمولة والأجهزة الذكية بين السكان مما يوفر أساساً قويا لنشر التطبيقات والخدمات الرقمية المختلفة.

٤. المبادرات الحكومية للتحول الرقمي: أطلقت الحكومة العراقية عدة مبادرات لتعزيز التحول الرقمي بما في ذلك تطوير الخدمات الحكومية الالكترونية وإدخال نظم المعلومات في الإدارة العامة لتحسين الكفاءة والشفافية.

٥. التعليم والتدريب في مجال التكنولوجيا: تولي الجامعات والمؤسسات التعليمية في البلد اهتماماً متزايداً لتقديم برامج تعليمية في مجالات

٦. الشراكات الدولية: يستفيد العراق من التعاون مع منظمات دولية ودول مانحة في مشاريع لتطوير البنية التحتية التكنلوجية والرقمية مما يسهم في تحسين الجاهزية الرقمية.

٧. قطاع التكنولوجيا الناشئة: هناك تزايد في عدد الشركات الناشئة والمشروعات الريادية التي تعمل في مجالات التكنولوجيا المالية والتجارة الالكترونية والخدمات الرقمية مما يعكس بيئة مواتية للابتكار والتطوير.

٨. البرامج والمبادرات لتعزيز المهارات الرقمية: هناك العديد من البرامج الوطنية والمحلية التي تهدف الى تحسين المهارات الرقمية للسكان.

ومما سبق يمكننا القول بأن إذا ما تم الاعتماد على نقاط القوة الحالية في واقع الاقتصاد الرقمي للعراق ومعالجة وتحسين بعض المجالات مثل (البنية التحتية للاتصالات، وتعليم المهارات الرقمية، والخدمات الحكومية الالكترونية، وتدابير الامن السيبراني، وبرامج الشمول الرقمي) عندها يمكن تعزيز الاقتصاد الرقمي للعراق ووضعه كمشارك ناشئ في الاقتصاد الرقمي العالمي.

ثانيا: مساهمة الاقتصاد الرقمي في تعزيز أهداف التنمية المستدامة:

يعد الاقتصاد الرقمي محفز أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) السبعة عشر، فهو لا يقتصر على كونه قطاع اقتصادي منفصل بل يتعدى ذلك بكثير كونه يشكل شبكة متكاملة من الأدوات والتقنيات التي إذا ما صممت ونظمت بطريقة عادلة ومستدامة المساهمة بشكل مباشر بأنماط حياتنا ودفعها للأفضل، ويبين جدول رقم (٢) دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز اهداف التنمية المستدامة.

جدول رقم (٢) دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز أهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة	الدور الذي يلعبه الاقتصاد الرقمي في تعزيزها
الهدف ١: القضاء على الفقر	**يساهم بوصول جميع الافراد الى الخدمات المالية الرقمية وبالتالي المساهمة بالقضاء على الفقر.**
الهدف ٢: القضاء التام على الجوع	**يوفر التقنيات والتكنولوجيا التي من شأنها تمكين المزارعين للوصول الى الزراعة المستدامة وبالتالي الحصول على محاصيل زراعية وفيرة بتكاليف وجهود أقل.**

الهدف ٣: الصحة الجيدة والرفاه	تمكن التطبيقات الرقمية والخدمات الالكترونية من تحسين تتبع الامراض وكذلك سهولة الحصول على الرعاية الصحية المناسبة من أي مكان.
الهدف ٤: التعليم الجيد	يسمح التعليم عن بعد بتوفير فرص التعلم للجميع وكذلك سد الفجوات التعليمية بين المناطق وخفض تكاليف التعلم.
الهدف ٥: المساواة بين الجنسين	يعزز الاستقلالية المالية للمرأة عن طريق السماح لها بالوصول الى المعرفة وخدمات التمويل الرقمي وكذلك توفير فرص العمل عن بعد مما يوازن بين مسؤولياتها الاسرية والمهنية.
الهدف ٦: المياه الصحية والنظافة الصحية	التكنولوجيا الرقمية الذكية تقلل من استهلاك المياه واستدامتها وايصالها للجميع وكذلك توفر تقنيات معالجة وإدارة الصرف الصحي بصورة ذكية.
الهدف ٧: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	تحسين كفاءة إدارة الطاقة ودمج مصادر الطاقة المتجددة عبر الشبكات الذكية وايصالها الى جميع المناطق وتخفيض كلفتها على المواطنين.
الهدف ٨: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	يخلق الاقتصاد الرقمي فرص عمل جديدة في قطاع التكنولوجيا وريادة الاعمال وتتيح للجميع الحصول على فرص العمل المناسبة لهم ويزيد من الإنتاجية وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي للبلدان.
الهدف ٩: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	يساعد في تطوير البنى التحتية الذكية ودعم الابتكار من خلال أدوات مثل انترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي، ويحسن عمليات الشركات.
الهدف ١٠: الحد من أوجه عدم المساواة	تسمح تقنيات الاقتصاد الرقمي لجميع شرائح المجتمع بالوصول الى الخدمات الأساسية (المالية، الصحية، التعليمية) وكذلك تساهم في دعم الاندماج الاجتماعي وتقليل التهميش داخل المجتمعات.
الهدف ١١: مدن ومجتمعات محلية مستدامة	تساهم بأنشاء وتطوير وإدارة مدن ذكية من خلال توفير تقنيات ذكية ومستدامة كأنظمة الطاقة والنقل وإدارة النفايات الذكية.
الهدف ١٢: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	تحسين إدارة سلاسل الامداد من خلال اعتماد التقنيات الرقمية وبالتالي توفير استهلاك وإنتاج مستدام في قطاعات كالطاقة والزراعة والنقل الخ.
الهدف ١٣: العمل المناخي	المساهمة في الحد من آثار تغير المناخ عبر استخدام الانظمة الذكية التي من شأنها التنبؤ بالتغييرات المناخية ومراقبتها.
الهدف ١٤: الحياة تحت الماء	تستخدم التقنيات الرقمية في مراقبة وحماية الحيوانات في البيئة البحرية والحفاظ عليها من الانقراض.
الهدف ١٥: الحياة في البر	تستخدم التقنيات الرقمية في مراقبة وحماية الحيوانات في البيئة البرية والحفاظ عليها من الانقراض.
الهدف ١٦: السلام والعدل والمؤسسات القوية	تسهم خدمات الحكومة الالكترونية بتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وتحسين العلاقة بين المواطن والحكومة من خلال اتاحة المعلومات والخدمات للجميع.

الهدف ١٧: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	**تساعد الشراكات بين الدول وكذلك بين القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني من توفير الإمكانات والموارد المادية والبشرية والمعلومات والبيانات التي من شأنها المساهمة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.**

ومن خلال الركيزة التاسعة (التنمية المستدامة) للمؤشر العربي للاقتصاد الرقمي ٢٠٢٤ والتي تعتبر مقياس لمدى فعالية البلدان في توظيف التقدم التكنولوجي للتقدم نحو اهداف التنمية المستدامة (SDGs) وتشمل الأهداف التي يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات اكبر الأثر عليها، ونرى بأن العراق قد حصل على قيمة تبلغ (٥٠) بالنسبة لهذه الركيزة واذا ما قارناها بالبلدان المرجعية للدراسة في المؤشر (ماليزيا، سنغافورة) والتي بلغت (٧٦) لماليزيا و(٨٣) لسنغافورة سنرى وجود فجوة كبيرة بين أداء العراق وأداء البلدان المرجعية تسترعي انتباه صانعي القرار لها وحثهم على مراجعة السياسات الحالية واعتماد الممارسات المبتكرة التي من شأنها تسريع رحلتهم نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة، ويوضح الجدول رقم (٣) أداء العراق في بعد التنمية المستدامة والقيم التي حصل عليها. (الخوري٢٠٢٤:١٩١– ١٩٤)**جدول رقم (٣) مساهمة الاقتصاد الرقمي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة للعراق**

الركيزة التاسعة	الأثر الاقتصادي والتنمية المستدامة (اهداف التنمية المستدامة التي يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر الأثر عليها)	قيمة المؤشر
٩.١	**الهدف ١: القضاء عل الفقر**	**٤.٣٢**
٩.٢	**الهدف ٢: القضاء على الجوع**	**٥٣.١٥**
٩.٣	**الهدف ٣: الصحة الجيدة والرفاه**	**٦١.٣٥**
٩.٤	**الهدف ٤: التعليم الجيد**	**٦٩.٨٧**
٩.٥	**الهدف ٨: العمل اللائق والنمو الاقتصادي**	**٥٧.٨٧**
٩.٦	**الهدف ٩: الابتكار في الصناعة والبيئة التحتية**	**٣٤.٧١**
٩.٧	**الهدف ١٧: الشراكة من اجل تحقيق الاهداف**	**٧١.٧٨**
اجمالي الركيزة		**٥٠.٤٤**

المصدر: (المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي ٢٠٢٤ p:٣٦٠)

ثالثا: التحديات التي تواجه الاقتصاد الرقمي في العراق:

تحديات التقنية والبنية التحتية للاتصالات:

- ضعف البنية التحتية للاتصالات في العراق تستدعي الحاجة الماسة الى تحديث البنية التحتية للإنترنت والاتصالات مما يؤدي الى زيادة سرعتها وتقليل تكلفتها على المواطن وكذلك توفير تغطية واسعة تشمل كافة المناطق في البلد وبالتالي التسهيل من عملية الوصول للخدمات الرقمية.
- الحاجة الى وضع تدابير متكاملة وشاملة للأمن السيبراني لحماية البنية التحتية الرقمية والبيانات والمعاملات الرقمية من التهديدات السيبرانية.

التحديات التشريعية والتنظيمية:

- الافتقار الى وجود إطار قانوني خاص بالاقتصاد الرقمي، حيث تفتقر التشريعات القانونية الحالية بالعراق الى تنظيم أعمال التجارة الالكترونية وأنظمة الدفع الرقمي التي تحمي كلا من شركات الاعمال والمستهلك بنفس الوقت.
- ضعف الأطر التنظيمية للأعمال الرقمية التي من تسهم بدعم الاعمال الرقمية وجذب الاستثمار الرقمي.

التحديات المالية والثقافية والموارد البشرية:

- الاعتماد الكبير على الدفع النقدي في العراق، فالثقة في المعاملات النقدية التقليدية هي السائدة والتحول الى الدفع الالكتروني يتطلب الى بناء الثقة وتغيير سلوكيات الافراد بالمجتمع.
- ضعف الوعي الرقمي للمواطنين ونقص الكفاءات والمهارات الرقمية اللازمة لازدهار الاقتصاد الرقمي في العراق.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

١. للاقتصاد الرقمي دور كبير في تحقيق اهداف التنمية المستدامة للعراق.

٢. ضعف البنية التحتية الرقمية في العراق مقارنة بالدول المتقدمة في هذا المجال.

٣. الحاجة الى تطوير برامج الحوكمة الالكترونية وزيادة ثقة المواطن بها.

٤. ضعف التشريعات القانونية والتنظيمية للاقتصاد الرقمي في العراق.

التوصيات:

١. إطلاق المزيد من البرامج والمبادرات لزيادة الوعي الرقمي لدى المواطنين في العراق.

٢. تسهيل وتشجيع دخول الشركات الأجنبية للاستثمار في قطاع التكنولوجيا بالعراق.

٣. دعم الشركات الناشئة في مجال قطاع التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي في العراق.

٤. سن القوانين والتشريعات والأنظمة التي من شأنها تنظيم التعاملات الرقمية وتسهيل عمل الشركات وكذلك حماية المستهلك.

٥. وضع تدابير شاملة للأمن السيبراني تعزز من حماية الأنظمة الرقمية في العراق.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

١. الاسكوا ESCWA، الاقتصاد الرقمي والتحول نحو المجتمعات الذكية في المنطقة العربية، 2017.

٢. منظمة الأمم المتحدة UN، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ٢٠١٥.

٣. الخوري، علي محمد، المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي ٢٠٢٤ "صعود تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد العربي" ٢٠٢٤.

٤. حافظ، موفق شوقي، الاقتصاد الرقمي وأثره على أداء قطاع المصارف العراقية (دراسة تطبيقية على مجموعة من المصارف التجارية في بغداد)، جامعة الجنان، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠١٩.

٥. نجم، نجم عبود، الإدارة والمعرفة الالكترونية: الإستراتيجية – الوظائف – المجالات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. UN, 2023, “Fast Facts - What Is Sustainable Development?, United Nations Sustainable Development. (https://www.un.org/sustainabledevelopment/blog/2023/08/what-is-sustainable-development/).